دفاتر برلمانية

2

سلسلة مؤلفات محكمة متخصصة

المعارضة البرلمانية في المغرب

دراسة تحليلية مقارنة في التجارب والوظائف

أطروحة فائزة بالجائزة الوطنية للأبحاث حول العمل البرلماني

د. يوسف بن هيبة

دكتوراه في الحقوق

جامعة عبد المالك السعدي

مراجعة وتقديم:

رشيد المدور

دار السلام للنشر

فهرسة الكتاب

تقديم، رشيد المدور 1

مقدمة 15

القسم الأول:

المعارضة البرلمانية الأسس النظرية والقانونية 33

الفصل الأول: المعارضة البرلمانية وسؤال التعريف 35

المبحث الأول مفهوم المعارضة السياسية بين الفكرين الإسلامي والغربي 36

المطلب الأول، مفهوم المعارضة في الفكر الإسلامي 36

المطلب الثاني، مفهوم المعارضة في الفكر الغربي 41

المبحث الثاني مفهوم المعارضة (السياسية/ البرلمانية) 42

المطلب الأول ، مفهوم المعارضة السياسية 42

الفرع الأول، التطور التاريخي للمعارضة السياسية المغربية 42

الفرع الثاني، محددات في تعريف المعارضة السياسية 46

المطلب الثاني ، مفهوم المعارضة البرلمانية 50

الفرع الأول ، التطور التاريخي للمعارضة البرلمانية 50

الفرع الثاني، محددات في تعريف المكانة الخاصة للمعارضة البرلمانية 52

الفقرة الأولى، المكانة الخاصة للمعارضة البرلمانية 53

الفقرة الثانية، محددات في تعريف المعارضة البرلمانية 59

أولاً، المحدد الانتخابي 69

ثانياً، المحدد السلوكي 69

ثالثاً، محدد العلاقة 70

رابعاً، محدد الوظيفة 70

الفصل الثاني: الإطار القانوني للمعارضة البرلمانية 73

المبحث الأول الإطار القانوني للفريق النيابي 74

المطلب الأول: الفريق البرلماني والإدماج القانوني 74

الفرع الأول: المفهوم القانوني للمعارضة البرلمانية وتطورها 75

الفرع الثاني: الشروط القانونية لتشكل الفريق البرلماني 83

الفقرة الأولى: الشروط الشكلية "وضع لائحة" 83

الفقرة الثانية: الشرط الموضوعي: الحد الأدنى للنواب لتكوين الفريق والمجموعة النيابية 91

أولاً: تقديم تصريح 91

ثانياً: نشر اللوائح في الجريدة الرسمية 94

المطلب الثاني: صلاحيات الفريق البرلماني 95

الفرع الأول : المعارضة البرلمانية في الأجهزة البرلمانية 95

الفرع الثاني: اختصاصات الفرق في العمل البرلماني 98

المبحث الثاني حقوق المعارضة البرلمانية 107

المطلب الأول: حقوق المعارضة البرلمانية في دستور 2011 107

الفرع الأول: الحقوق المشتركة بين المعارضة البرلمانية والأغلبية الحكومية 107

الفقرة الأولى : المعارضة البرلمانية والامتيازات الخاصة لوظيفتها التشريعية 108

الفقرة الثانية : الوظيفة الرقابية 111

الفرع الثاني : الحقوق الخاصة بالمعارضة البرلمانية 118

ثانياً: الحقوق الخاصة بالمعارضة البرلمانية في النظام الداخلي لسنة 2013 123

المطلب الثاني : وظيفتي تقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية 127

الفرع الأول: وظيفة تقييم السياسات العمومية 127

الفرع الثاني: الوظيفة الدبلوماسية للمعارضة البرلمانية 129

الفصل الأول: الدستور المغربي لسنة 2011 بين السياق والنص 133

المبحث الأول: دستور 2011 : السياق الإقليمي 134

المطلب الأول: السياق الإقليمي للربيع العربي الديمقراطي 134

الفرع الأول: السياق الإقليمي 135

الفقرة الأولى: استجلاء أسباب الربيع العربي الديمقراطي 135
الفقرة الثانية: خلاصات في أسباب الحراك العربي الديمقراطي 137
الفرع الثاني: السياق الوطني للربيع المغربي الديمقراطي..... 138
الفقرة الأولى: محاولة في استجلاء أسباب الحراك المغربي..... 138
الفقرة الثانية: خلاصات في أسباب الحراك المغربي..... 142
المطلب الثاني: مخرجات السياقين الإقليمي والوطني 143
الفرع الأول: المخرج الإقليمي للربيع العربي الديمقراطي 143
الفرع الثاني: المخرج الوطني للربيع المغربي الديمقراطي 143
الفقرة الأولى: الخطاب الملكي ل 09 مارس 2011..... 144
الفقرة الثانية: إنشاء لجنة استشارية لتعديل الدستور..... 149
الفقرة الثالثة : لجنة آلية التتبع السياسي..... 151
الفقرة الرابعة : عرض الدستور على الاستفتاء الشعبي والمصادقة عليه 152
الفقرة الخامسة: دستور 2011 154
الفقرة السادسة : انتخابات 25 نونبر 2011 157
الفقرة السابعة : حكومة ما بعد دستور 2011..... 162
المبحث الثاني مكانة المعارضة في الخطب الملكية ومذكرات الأحزاب السياسية 167
المطلب الأول : مكانة المعارضة البرلمانية في الخطب الملكية..... 167
الفرع الأول : مكانة المعارضة البرلمانية في خطابي 09 مارس و17 يونيو 2011 167
الفرع الثاني: الخطب الملكية في افتتاح الجلسات التشريعية للبرلمان..... 170
المطلب الثاني: مكانة المعارضة البرلمانية في مذكرات الأحزاب السياسية..... 174
الفرع الأول: المعارضة البرلمانية في المذكرات السياسية 175
الفقرة الأولى: مذكرة حزب العدالة والتنمية..... 175
الفقرة الثانية: مذكرة حزب الأصالة والمعاصرة 176
الفقرة الثالثة: مذكرة حزب الاتحاد الاشتراكي..... 177
الفقرة الرابعة: مذكرة حزب الحركة الشعبية 177
الفقرة الخامسة: مذكرة الاتحاد الدستوري..... 177

الفقرة السادسة، مذكرة جبهة القوى الديمقراطية 178
الفرع الثاني، تقييم مذكرات الأحزاب السياسية المغربية 178
الفصل الثالث: مكانة المعارضة البرلمانية في القانون الدستوري 183
المبحث الأول، آليات مراقبة المعارضة البرلمانية للحكومة في دستور 2011 184
المطلب الأول، المعارضة البرلمانية و آليات المراقبة للعمل الحكومي 184
الفرع الأول: المعارضة البرلمانية والآليات التي لا ترتب مسؤولية الحكومة 185
الفقرة الأولى، الأسئلة الرقابية 186
الفقرة الثانية ، تشكيل لجان نيابية لتقصي الحقائق 188
الفقرة الثالثة، طلب عقد دورة استثنائية 191
الفرع الثاني: المعارضة البرلمانية و الآليات ترتب مسؤولية الحكومة 191
الفقرة الأولى ، تقديم ملتمس الرقابة 192
الفقرة الثانية، التصويت على البرنامج الحكومي وملتمس الثقة 194
الفقرة الثالثة ، المعارضة البرلمانية والحقوق الخاصة بمراقبة العمل الحكومي 195
المطلب الثاني، مستجدات المعارضة البرلمانية في النظام الداخلي لمجلس النواب 195
الفرع الأول، مستجدات المعارضة البرلمانية في النظام الداخلي لسنة 2013 196
الفرع الثاني ، المعارضة البرلمانية والرقابة الدستورية 201
الفقرة الأولى، اجتهادات المجلس الدستوري 203
الفقرة الثانية، المعارضة البرلمانية والمواد غير المطابقة للدستور 207
المبحث الثاني دور المعارضة البرلمانية في مراحل الانتقال الديمقراطي 213
المطلب الأول، الانتقال الديمقراطي ، المفهوم، الشروط والعوائق 213
الفرع الأول ، مفهوم الانتقال الديمقراطي 214
الفرع الثاني، شروط الانتقال الديمقراطي 216
الفقرة الأولى ، المعارضة البرلمانية والإرادة السياسية 217
الفقرة الثانية، وثيقة دستورية مجمع عليها 218
الفقرة الثالثة، التحديث الاقتصادي والاجتماعي 219
الفقرة الرابعة، وجود مجتمع مدني فاعل 221

الفقرة الخامسة: المحيط الجيوسياسي المساعد على التحول الديمقراطي 222
الفقرة السادسة: ثقافة سياسية جديدة 223
المطلب الثاني: عوائق وأدوار المعارضة البرلمانية في مراحل الانتقال الديمقراطي 224
الفرع الأول: عوائق الانتقال الديمقراطي 224
الفقرة الأولى: حالة التردد السياسي 225
الفقرة الثانية: ضعف المعارضة البرلمانية 228
الفقرة الثالثة: ضعف الذات الحزبية 229
الفقرة الرابعة: أزمة النخب السياسية 231
الفقرة الخامسة: نمط ممارسة السلطة 238
الفرع الثاني: أدوار المعارضة البرلمانية في مراحل الانتقال الديمقراطي 241
خاتمة القسم الأول 247

القسم الثاني:
المعارضة البرلمانية الحصيلة، التقييم المعيقات، سبل النهوض بالعمل البرلماني 251

الفصل الأول المعارضة البرلمانية الحصيلة والتقييم 253

المبحث الأول الحصيلة التشريعية خلال الولاية التشريعية التاسعة 257
المطلب الأول: حصيلة مشاريع القوانين خلال الولاية التشريعية التاسعة 257
الفرع الأول: مشاريع القوانين المصادق عليها بالبرلمان خلال الولاية التشريعية التاسعة 258
الفقرة الأولى: مشاريع القوانين المصادق عليها من طرف البرلمان 259
الفقرة الثالثة : المعدل المتوسط للمدة الزمنية لدراسة القوانين المصادق عليها ... 262
الفقرة الرابعة: مشاريع القوانين المصادق عليها خلال الولاية التشريعية التاسعة حسب اللجان النيابية 263
الفقرة الخامسة : نسب التصويت بالإجماع والأغلبية على مشاريع القوانين 266
الفرع الثاني: المخطط التشريعي الحكومي 266
الفقرة الأولى: الحصيلة العامة المخطط التشريعي 266

الفقرة الثانية: الحصيلة التشريعية للمخطط التشريعي الحكومي 268
المطلب الثاني : حصيلة مقترحات القوانين خلال الولاية التشريعية التاسعة..... 275
الفرع الأول: حصيلة مقترحات القوانين المقدمة والمصادق عليها خلال الولاية التشريعية التاسعة..... 276
الفقرة الأولى: مقترحات القوانين خلال الولاية التشريعية التاسعة..... 276
الفقرة الثانية : مقترحات القوانين حسب اللجان خلال الولاية التشريعية التاسعة... 279
الفرع الثاني : حصيلة الفرق (المعارضة/ أغلبية) في مجال تقديم مقترحات قوانين خلال حكومة عبد الاله بنكيران الأولى..... 285
الفقرة الأولى : معطيات رقمية حول حصيلة الفرق (المعارضة/ أغلبية) في مجال تقديم مقترحات قوانين خلال حكومة عبد الاله بنكيران الأولى. 286
الفقرة الثانية : حصيلة الفرق (المعارضة/ أغلبية) في مجال تقديم مقترحات قوانين خلال حكومة عبد الإله بنكيران الثانية..... 287
المبحث الثاني: الحصيلة الرقابية خلال الولاية التشريعية التاسعة 289
المطلب الأول: حصيلة المعارضة البرلمانية في مجالي الأسئلة (الشفوية/ الكتابة) بمجلس النواب 289
الفرع الأول: حصيلة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب 289
الفقرة الثانية: حصيلة الأسئلة الشفوية المقدمة من طرف فرق المعارضة والأغلبية خلال النسخة الثانية من حكومة عبد الإله بنكيران 292
الفرع الثاني: حصيلة الأسئلة الكتابية بمجلس النواب 294
الفقرة الأولى: حصيلة الأسئلة الكتابية المقدمة من طرف فرق (المعارضة و الأغلبية) خلال النسخة الأولى من حكومة عبد الإله بنكيران 294
الفقرة الثانية: حصيلة الأسئلة الكتابية المقدمة من طرف فرق (المعارضة والأغلبية) خلال النسخة الثانية من حكومة عبد الإله بنكيران 296
المطلب الثاني: المعارضة البرلمانية والوظيفة الرقابية ذات المسؤولية السياسية..... 299
الفرع الأول: المعارضة البرلمانية والآليات التي لا تترتب عنها مسؤولية للحكومة..... 300
الفقرة الأولى: حصيلة القيام الاستطلاعية للفرق (أغلبية/ معارضة) البرلمانية بمجلس

النواب 300
أولا، حصيلة عامة لمجلسي البرلمان في مجال تفعيل المهام الاستطلاعية للجان الدائمة خلال الولاية التاسعة 302
ثانياً، الفريق الاشتراكي وتفعيل المهام الاستطلاعية 303
الفقرة الثانية، حصيلة العمل الرقابي للمعارضة البرلمانية من خلال عمل لجان تقصي الحقائق وملتمس الرقابة 304
أولاً، حصيلة لجان تقصي الحقائق بمجلس النواب خلال التجربة الدستورية المغربية (1962-2010)، 305
ثانياً، حصيلة لجنة تقصي الحقائق خلال الولاية التشريعية التاسعة 308
ثالثاً، مآل لجنة التقصي حول فيضانات الجنوب 311
الفقرة الثالثة، ملتمس الرقابة 312
الفرع الثاني، حصيلة المعارضة البرلمانية في المجالي الدبلوماسي وتقييم السياسات العمومية 314
الفقرة الأول، حصيلة المعارضة البرلمانية في المجال الدبلوماسي 314
أولاً، حصيلة المعارضة البرلمانية في المجال الدبلوماسي بمجلس النواب 314
ثانياً، حصيلة المعارضة البرلمانية في المجال الدبلوماسي، دراسة حالة فريق التجمع الوطني للأحرار نموذجاً 315
ثالثاً، حصيلة حزب الأصالة والمعاصرة في المجال الدبلوماسي 317
الفقرة الثانية، حصيلة المعارضة البرلمانية في مجال تقييم السياسات العمومية 325
أولاً، الجلسات الشهرية 325
ثانيا، الجلسات السنوية 335
ثالثا، الجلسة نصف الولاية 335
الفصل الثاني المعارضة البرلمانية وسؤال تقييم الحصيلة خلال الولاية التاسعة ... 337
المبحث الأول، تقييم حصيلة مجلس النواب التشريعية والرقابية خلال الولاية التاسعة 338
المطلب الأول، تقييم مشاريع القوانين في مجلس النواب 338
الفرع الأول، تقييم مشاريع القوانين خلال الولاية التشريعية، دراسة وتحليلا 338
الفقرة الأولى، تقييم المخطط التشريعي الحكومي 340

الفقرة الثانية: تقييم حصيلة المعارضة البرلمانية في المجال التشريعي..... 343
الفرع الثاني: تقييم الحصيلة (التشريعية/الرقابية) للمعارضة البرلمانية خلال الولاية التاسعة..... 344
الفقرة الأولى: حصيلة الفرق (المعارضة/ أغلبية) في مجال تقديم مقترحات قوانين خلال حكومة عبد الإله بنكيران الأولى..... 344
الفقرة الثانية: حصيلة الفرق (المعارضة/ أغلبية) في مجال تقديم مقترحات قوانين خلال حكومة عبد الإله بنكيران الثانية..... 346
الفقرة الثالثة : تقييم حصيلة (مشاريع / مقترحات) القوانين..... 347
المطلب الثاني: تقييم حصيلة المعارضة البرلمانية في الجانب الرقابي 353
الفرع الأول: تقييم حصيلة المعارضة البرلمانية في الجانب الرقابي بمجلس النواب 354
الفقرة الأولى: تقييم حصيلة الأسئلة الشفوية والكتابية 354
أولاً: الأسئلة الشفوية 354
ثانياً: الأسئلة الكتابية 358
الفقرة الثانية: محاولة في تقييم حصيلة عمل لجان تقصي الحقائق والمهام الاستطلاعية 360
أولاً: القانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق 362
ثانياً : عراقيل وصعوبات في مهام اللجان النيابية لتقصي الحقائق 364
ثالثاً: تقييم طلبات المهام الاستطلاعية لفرق المعارضة البرلمانية خلال الولاية التشريعية التاسعة 367
رابعاً: طلبات المهام الاستعجالية المقدمة من طرف الفريق الاشتراكي 370
الفرع الثاني: حصيلة ربط المسؤولية بالمحاسبة في عمل لجان تقصي الحقائق والحكامة البرلمانية 372
الفقرة الأولى: المؤسسة التشريعية وتفعيل لجان تقصي الحقائق..... 372
المبحث الثاني: تقييم حصيلة المعارضة البرلمانية في الأداء الدبلوماسي/ تقييم السياسات العمومية 377
المطلب الأول : تقييم حصيلة المعارضة البرلمانية في الجانب الدبلوماسي..... 377
الفرع الأول: الدبلوماسية البرلمانية والبيئة السياسية 377

الفرع الثاني: الدبلوماسية البرلمانية وهامشية الوظيفة 379
المطلب الثاني : تقييم حصيلة المعارضة البرلمانية في مجال تقييم السياسات العمومية. 383
الفرع الأول: الطعن في القوانين لدى المحكمة الدستورية 385
الفرع الثاني: تقييم أداء المعارضة البرلمانية السياسي..... 386
الفقرة الأولى: تقييم الأداء داخل المؤسسة التشريعية..... 387
أولاً: الخطاب السياسي..... 387
ثانياً: صندوق المقاصة 388
ثالثاً: الإشراف السياسي على الانتخابات 389
رابعاً: بوصلة الأداء الرقابي للمعارضة البرلمانية 389
خامساً: الملف الحقوقي 390
سادساً: المعارضة البرلمانية والديمقراطية الداخلية 391
الفقرة الثانية : تقييم أداء المعارضة البرلمانية خارج المؤسسة التشريعية 392
أولاً: المظاهرات في الشارع السياسي 392
ثانياً : دفتر تحملات القطب العمومي 393
ثالثاً: التحكيم الملكي..... 394

القسم الثالث: المعارضة البرلمانية المعيقات وسبل النهوض 397

الفصل الأول: معيقات عمل المعارضة البرلمانية 399

المبحث الأول: المعارضة البرلمانية والمعيقات البنيوية 401
المطلب الأول: المعارضة البرلمانية وطبيعة النظام السياسي..... 401
الفرع الأول: صراع المشروعيات بين (المعارضة البرلمانية/ النظام السياسي) 403
الفقرة الأولى: هيمنة السلطة الحكومية على العمل البرلماني 404
الفقرة الثانية : المعارضة البرلمانية وبيئة الاشتغال 407
الفرع الثاني: المعارضة البرلمانية ونمط الاقتراع 408
الفقرة الأولى : تأثيرات العتبة على المعارضة البرلمانية..... 421

الفقرة الثانية: النظام السياسي المغربي ورهانات العتبة 423
المطلب الثاني : المعارضة البرلمانية والمعيقات الذاتية 424
الفرع الأول : نخب المعارضة البرلمانية خلال الولاية التشريعية التاسعة 424
الفقرة الأولى: دراسة سوسيومهنية لنخب الفريق الاشتراكي خلال الولاية التاسعة .. 427
الفقرة الثانية : معطيات رقمية حول توزيع نواب الفريق الاشتراكي حسب المهن خلال الولاية التاسعة 429
الفقرة الثالثة : التركيبة العمرية للفريق الاشتراكي خلال الولاية التاسعة 431
الفرع الثاني : دراسة مقارنة لفريقي الاتحاد الاشتراكي/ العدالة والتنمية 437
الفقرة الأولى : دراسة مقارنة سوسيومهنية لنخب فريقي الاتحاد الاشتراكي/العدالة والتنمية حسب المهن والانتماء السياسي 437
الفقرة الثانية : معطيات رقمية حول توزيع نواب فريقي (الاتحاد الاشتراكي/ العدالة والتنمية) حسب المهن خلال الولاية التاسعة 438
المبحث الثاني المعارضة البرلمانية وتأثير البيئة الداخلية والخارجية 443
المطلب الأول : المعارضة البرلمانية وتأثير البيئة الداخلية 445
الفرع الأول: المعارضة البرلمانية وظاهرة الغياب 445
الفرع الثاني : المعارضة البرلمانية وأزمة الخطاب السياسي 448
المطلب الثاني: المعارضة البرلمانية وتأثير البيئة الخارجية 451
الفرع الأول: المعارضة البرلمانية وغياب المشروع سياسي 452
الفرع الثاني : استقلالية القرار السياسي 454
الفصل الثاني: تأهيل عمل المعارضة البرلمانية بين النص والممارسة 455
المبحث الأول تأهيل العمل البرلماني بين السياق والمضمون 457
المطلب الأول: تطوير الإطار المؤسساتي لمجلس النواب 458
الفرع الأول: سبل تأهيل ممارسة الوظيفتين التشريعية والرقابية 458
الفقرة الأولى: سبل الارتقاء بالوظيفة التشريعية 459
الفقرة الثانية: سبل الارتقاء بالوظيفة الرقابية 465
الفرع الثاني: المعارضة البرلمانية والتأهيل المؤسساتي 469

الفقرة الأولى: الإصلاح الدستوري وتأهيل المعارضة البرلمانية 469
الفقرة الثانية: سبل تأهيل المعارضة البرلمانية في مذكرات الأحزاب السياسية 473
أولاً: الارتقاء بالوظيفة التشريعية في مذكرات الأحزاب السياسية..... 474
ثانياً : مقترحات الارتقاء بالوظيفة الرقابية في مذكرة الأحزاب السياسية..... 484
المطلب الثاني: مقترحات الارتقاء بالدبلوماسية وتقييم السياسات العمومية 488
الفرع الأول: مقترحات الارتقاء الدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات في مذكرات الأحزاب السياسية..... 489
الفقرة الأولى: الارتقاء بالوظيفة الدبلوماسية في مذكرات الأحزاب السياسية..... 489
الفقرة الثانية : مقترحات تأهيل وظيفة تقييم السياسات العمومية 492
الفرع الثاني: القانون البرلماني وسبل تأهيل عمل المعارضة البرلمانية 495
الفقرة الأولى: النظام الداخلي لمجلس النواب وسبل التأهيل 495
الفقرة الثانية : تأهيل إدارة فرق المعارضة البرلمانية..... 501
المبحث الثاني السياق التاريخي للنهوض بعمل المعارضة البرلمانية والاجراءات المصاحبة 503
المطلب الأول: عمل المعارضة البرلمانية والإرادة السياسية..... 503
الفرع الأول: الإرادة السياسية الحقيقية..... 504
الفرع الثاني: عمل المعارضة البرلمانية والاستحقاقات الانتخابية..... 506
المطلب الثاني: الاجراءات المصاحبة لورش التأهيل الذاتي للمعارضة البرلمانية 507
الفرع الأول : تأهيل المؤسسة الحزبية 507
الفقرة الأولى: المعارضة البرلمانية والحكامة 511
الفقرة الثانية : المعارضة البرلمانية والرفع من المنظومة التدبيرية..... 514
الفرع الثاني: المعارضة والبيئة الداخلية/ الخارجية 520
الفقرة الأولى: المعارضة البرلمانية وحق المعلومة..... 521
الفقرة الثانية : حق المعارضة البرلمانية في التمكين من أدوات العمل 523
أولاً: المعارضة البرلمانية وحرية التعبير والاجتماع 523
ثانياً: تمكين المعارضة من وسائل الإعلام العمومي 525
ثالثاً: حق المعارضة البرلمانية في التمويل العمومي 530

رابعاً، عمل المعارضة البرلمانية وثقافة المسؤولية..... 532
خامساً، المعارضة البرلمانية ودور التنشئة الاجتماعية والسياسية 533
خاتمة القسم الثاني..... 537
خاتمة عامة 541
قائمة المراجع..... 555
فهرسة الكتاب 575

المعارضة البرلمانية في المغرب

دراسة تحليلية مقارنة في التجارب والوظائف

أطروحة فائزة بالجائزة الوطنية للأبحاث حول العمل البرلماني

لتكريس المنهجية الديمقراطية، ورد الاعتبار لنتائج الانتخابات التشريعية، والإقرار بحق الأحزاب السياسية بالتطلع إلى المشاركة في ممارسة السلطة والتناوب عليها بالوسائل الديمقراطية، عمل المشرع الدستوري على دسترة هذا الحق؛ ولأجل أن لا يُظن بأن حق المشاركة في ممارسة السلطة خاص بالأحزاب السياسية المشاركة أو المؤيدة للحكومة، خص المشرع الدستوري الأحزاب السياسية المعارضة، الممثلة في البرلمان وغير الممثلة فيه، بفصل خاص بها؛ لبيان أنها تتمتع بالحق ذاته، أي حق السعي إلى المشاركة في السلطة، بالوسائل الديمقراطية بواسطة التناوب الديمقراطي، وأن هذا الحق يضمنه الدستور.

ولأن المشرع الدستوري يتطلع ليس فقط إلى الاعتراف للأحزاب السياسية عموما بحقها في السعي إلى المشاركة في ممارسة السلطة، وإنما يتطلع إلى إقرار نظام تناوب دستوري بينها على ممارسة السلطة بالوسائل الديمقراطية. ولأن المعارضة هي الطرف الآخر من المعادلة الذي يعتبر وجوده ضرورة حتمية لإمكان تحقيق التناوب على ممارسة السلطة، كان لا بد من الاعتراف الدستوري بها؛ ولأجل ذلك، قرر المشرع الدستوري أن تكون للمعارضة مكانة ووضعا دستوريا يؤهلها لتقديم مشروع سياسي بديل عن المشروع السياسي للحكومة وأغلبيتها البرلمانية مما يقتضي أن يكون لها "نظام" وإطار قانوني يخولها صلاحيات أكبر وحقوقا خاصة من تلك التي كانت لها باعتبارها مجرد فاعل سياسي.

وهكذا، نص المشرع في الفصل العاشر من الدستور على أن هذا الدستور يضمن للمعارضة حق المساهمة في تأطير وتمثيل المواطنات والمواطنين، من خلال الأحزاب المكونة لها، وحق ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي، محليا وجهويا ووطنيا، في نطاق أحكام الدستور . وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الحياة الدستورية المغربية التي يدخل فيها مصطلح "المعارضة" إلى معجم الدستور. وإضافة إلى ما سبق، تم النص في الفصل 60 على أن المعارضة البرلمانية مكون أساسي في مجلسي البرلمان، وتشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة. وإضافة إلى ذلك، تم النص في الفصل العاشر على أن الدستور يضمن للمعارضة البرلمانية مكانة تخولها حقوقا، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية.

من تقديم أ. د. رشيد المدور

الثمن: 150 درهم